

«استراتيجية» تزيد رأس المال 100٪

أعلنت شركة استراتيجية للاستثمار أن مجلس الإدارة قد اجتمع يوم الاثنين الماضي وقد وافق على التوصية بزيادة رأسمال الشركة بنسبة 100٪ ليصبح رأسمال الشركة 30 مليون دينار بدلا من 15 مليون دينار بإصدار 150 مليون سهم جديد وستصدر الأسهم الجديدة بسعر 102 فلس للسهم الواحد لتكون القيمة الاسمية 100 فلس للسهم الواحد وعلاوة الاصدار 2 فلس للسهم الواحد.

«المقاصة» تعزم تطبيق «التقاص الإلكتروني» في مارس الجاري

أكثر من مرة بسبب عدم جاهزية أغلب شركات الوساطة لعدم قدرتها على التعامل مع النظام، وأشارت إلى أن «المقاصة» أكدت على شركات الوساطة بضرورة تحديث تقنياتها لتكون متوافمة مع النظام، لافتة إلى أن التأخير في تطبيق النظام الجديد يعني أن «المقاصة» ستتكبد تكاليف الصيانة لشركة «تاتا» الهندية التي أعدت النظام وسلمته لها منذ فترة، ولم يتم استخدامه حتى الآن، علما بأن تاريخ الصيانة بدأ مع تسليم النظام للمقاصة.

● شريف حمدي

تأجيل العمومية غير العادية للمرة الثانية لعدم اكتمال النصاب المشعان: حضور مساهمي «غلف انفست» أمر ضروري لحل مشكلاتها مع الجهات الرقابية

وأكد انه تم وضع خطة لإعادة الهيكلة وكان التحدي الكبير الذي تواجهه الشركة هو اقتناع المصارف الدائنة بتحويل مديونيتها غير المضمونة والبالغة 30 مليون دينار إلى مساهمة في الشركة وأيجاد مساهم رئيسي لضخ مبلغ وقدره 20 مليون دينار، مشيرا إلى ان هذه المهمة لن تكون سهلة أو يسيرة في ظل الأوضاع الاقتصادية السائدة. وعن النتائج المالية للشركة عن العام 2009 أوضح أن الشركة منيت بخسائر بلغت 42,8 مليون دينار تعادل 226,8 فلسا للسهم الواحد، وبلغت الخسائر المتراكمة 43,8 مليون دينار وهي تمثل 22,6٪ من رأس المال.

● عاطف رمضان

سجلات بنك الكويت المركزي وكذلك هيئة أسواق المال شطبت الشركة من الأراج مبيانا أن الشركة تستعد عموميتها للنظر في حل هذه المشكلة. واستطرد قائلا: هناك إهمال من قبل بعض المساهمين في حضور عمومية الشركة غير العادية. الجدير ذكره ان المشعان كان قد ذكر في التقرير المالي السنوي لمجلس إدارة الشركة للعام 2009 أن الخسارة التي منيت بها الشركة سببها الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم المدرجة ببورصة الكويت وأنه تم تسجيل الخسائر في الميزانية العمومية وفق مبدأ الشفافية لإظهار الحقيقة الجلية للمساهمين واستمرار انخفاض الأسعار والوضع الاقتصادي أدبا إلى استمرار الخسائر وانخفاض أصول الشركة.

وعن خطط الشركة لإعادة الهيكلة أوضح ان الإدارة التنفيذية تسعى إلى تقليص مصاريف العمل بأكبر قدر ممكن، كما نجحت في تقليص المصاريف العمومية والإدارية بنسبة 37٪ عن العام 2008.



عبدالمحسن المشعان وبنير الشمري خلال عمومية «غلف انفست» المؤجلة (إسامة أبو عطيبة)

عموميتها وزعت 100٪ نقداً للمساهمين السعيد: «إدارة المرافق العمومية» تحقق 1,6 مليون دينار أرباحاً للعام 2011

موقفا وسوق الكويت المركزي للذهب والمجوهرات ونفق درازة العبدالرزاق ومدينة أمغرة السكنية ومدينة الرقعي السكنية ومراكز الخدمة البالغ عددها 10 مراكز خدمة. وعن المشاريع المستقبلية للشركة ذكر المشعان انه جار إنشاء المقر الرئيسي للشركة وسيتمهني المشروع خلال العام 2012.

وأقرت العمومية العادية للشركة بنود جدول أعمالها للفترة المالية المنتهية في 31

أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة إدارة المرافق العمومية صلاح السعيد ان صافي أرباح الشركة للعام 2011 بلغ 1,6 مليون دينار مقارنة بأرباح قدرها 1,5 مليون دينار للفترة المقارنة من العام 2010. وأضاف السعيد في كلمته في تقرير مجلس الإدارة خلال عمومية الشركة العادية التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 100٪ ان التوزيعات للعام 2011 بلغت 1,2 مليون دينار ما يعادل 100٪ من رأسمال الشركة وهي مساوية لمبلغ التوزيعات عن العام 2010. وأشار إلى ان الشركة استمرت في تنفيذ إستراتيجيتها التي سارت عليها في السنوات الماضية، حيث تابعت تشغيل مرافقها ضمن خطط تشغيلية وتسويقية موضوعة للوصول إلى تشغيل مرافقها بصورة كاملة والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها الشركة لزيادة إيراداتها.

وذكر ان الشركة تقوم حاليا بادارة مشاريع: موقوف السيارات المتعددة الأوار البالغ عددها 10 موقوف ومواقف السيارات السطحية البالغ عددها 32



صلاح السعيد خلال عمومية «إدارة المرافق العمومية» (إسامة أبو عطيبة)

أدى عدم اكتمال نصاب حضور العمومية غير العادية للشركة الخليجية الدولية للاستثمار «غلف انفست» إلى تأجيل انعقادها للمرة الثانية حيث بلغت نسبة الحضور 26,9٪ وكان يفترض ان تتم مناقشة بند واحد هو إعادة الهيكلة والنظر في مستقبل الشركة. وخلال العمومية ذكر رئيس قسم الجمعيات العمومية في وزارة التجارة والصناعة بدر الشمري أن العمومية غير العادية يفترض ان يكمل نصاب حضورها 750 إضافة إلى سهم واحد، مشيرا إلى أنه في حال عدم اكتمال نسبة الحضور خلال العمومية المقبلة سيكون تأجيلها ولا يمكن عقد العمومية غير العادية الا اذا اكتمل نصاب حضورها.

وعلى هامش العمومية أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة عبدالمحسن المشعان في تصريحات صحافية أن المشكلات المالية التي تواجهها الشركة يسهل حلها، مشيرا إلى أن هناك اتفاقا بين الشركة والبنوك الدائنة لتحويل المديونية غير المضمونة إلى رأس المال لسكون للمساهمين بالقيمة الاسمية للسهم المقدرة بـ 100 فلس، إلى جانب الحصول على كتاب من هذه الشركة يفيد بموافقة على هذا الاتفاق، مشيرا إلى أن أحقية السكك بزيادة رأس المال ستكون للمساهمين الحاليين. ولفت إلى ان المشكلة تكمن في شطبت الشركة من

الإلا بدفع التنمية الاقتصادية في البلاد. وأكد أن للفترة دورا كبيرا في توعية الجهاز الحكومي، فهي قادرة على قراءة نبض السوق والاقتصاد عامة، ولابد ان يتاح لها مزيد من المساحة كي تفيد الوطن والمواطن، فهي قادرة على اكتشاف مواطن الخلل وتحديد العلاج المناسب لها، لاسيما فيما يخص مجالات الاستثمار والصناعة والتجارة.

وألح على أن غرفة التجارة صاحبة مبادرات مشهود لها في عرض الفرص الاستثمارية الجديدة على السوق الكويتي بل وعلى السعيدين الإقليمي والعالمي وسبل التعاون بشأنها مشيرا إلى ان القطاع الخاص لم يلق الدعم الكافي حتى الآن، إذ أن الأوان على يحصل على مساحة تتناسبه من الدعم الحكومي بواسطة أصحاب القرار في البلاد.

ولفت إلى أن المشروع الكويتي أغفل مرارا دور القطاع الخاص وإمكانياته الفكرية وخبراته الكبيرة التي تحتاج إلى من يمكنه الفرصة الكافية بدلا من كونه اليوم مسيرا لا خيار له سوى الترقب لما يحدث من إطلاق وصفات علاجية خاطئة للإفراقات التي أوجدتها الأزمة المالية العالمية على سبيل المثال.

وبين الشمالي ان شركات القطاع اتجهت للخارج بحثا عن بيئة استثمارية مناسبة، بسبب البيروقراطية القاتلة التي تعاني منها إدارات الدولة علاوة على البطالة الممتدة التي تفشت بها، بالإضافة إلى الضعف الكبير في التشريعات المنظمة للعمل الاستثماري أيضا.

أو مكائن السحب والإيداع أو الخدمة الهاتفية. هذا وتم التصويت من أغلبية مديري البنوك الحاضرة الاجتماع ضد القرار مع تحفظ بنك الخليج وبنك الكويت الدولي. أما بخصوص الإبداعات النقدية لأفراد، فقد تم الاتفاق على إحالة الموضوع إلى لجنة اتصاد المصارف لإبداء الرأي وعرض الموضوع على جهة الاختصاص.

● منى الدغمي

على العمالية الشبابة التي يفترض أن تتسلم دقة العمل في المستقبل، ولابد أن يكون لها دور فاعل في تطويرهم وحملهم على التجرد والانطلاق نحو رؤية واضحة المعالم يكون له مردود ايجابي على الوطن عامة.

وأضاف الشمالي بالقول: «ليس من المعقول أن تكون دولة مثل الكويت أثبتت جدارتها وإمكاناتها على الساحة الإقليمية والعالمية بهذا الشكل، وما زال 5٪ فقط من أبنائها يعملون في القطاع الخاص، منوها إلى أن ذلك هو ما أدى بهذا القطاع الهام ليصبح مهجورا، فالأجدر ان يهتم الشباب الواعد بدعم من غرفة التجارة والصناعة في تطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة من الأفكار غير المجدية والأخذ بيده كي تتحول الكويت إلى مركز مالي إقليمي، وذلك لن يتأتى

والتي تمت بعد ذلك إلى مجموعة متكاملة تدير أصولا بما يفوق المليار دينار. إذ تعنى بالشأن الاستثماري بشتى أنواعه، سواء كان العقار أو إدارة الأصول أو القطاع اللوجستي الخدمي، وتتضمن المجموعة حاليا 14 شركة مساهمة منها أربع مدرجة في سوق الأوراق المالية هي المدينة وكتتاب وهيس والاسلام بخلاف شركات أخرى باتت قريبة من التسجيل في البورصة، فيما يصل عدد موظفيها على أكثر من خمسة آلاف موظف موزعين على شركات في الكويت وفي المواقع الخارجية، حيث تملك المجموعة نحو 12 فرعا إقليميا وعالميا.

المؤشر السعري
6148.6
بتغير قدره
- 1.6
0.03%

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

أكد أن سهم «الوطني» أشبه بسند حكومي تتوارثه الأجيال منذ سنة عقود دبدوب: 2 مليار دينار توزيعات «الوطني» منذ اندلاع الأزمة في 2008.. وسياستنا المتحفظة سر نجاح واستقرار البنك

مشيرا إلى أن سهم الوطني أشبه بسند حكومي تتوارثه الأجيال منذ ستة عقود. وتعليقا على تقدم بنك الكويت الوطني 14 مرتبة على قائمة أكثر 50 بنكا أمنا في العالم ليحتل المرتبة 33 عالميا، قال دبدوب إن هذا التصنيف يعكس متانة بنك الكويت الوطني ورسمته القوية وجودة أصوله المرتفعة، وأيضا وجوده في بلد آمن ذي مالية عامة قوية.

ولفت دبدوب إلى أن بنك بوبيان يحقق منذ دخول الوطني مساهما استراتيجيا فيه نتائج مالية قوية، وتوقع أن يواصل أداءه الإيجابي خلال الفترة المقبلة، مؤكدا أن الاستحواذ على حصة استراتيجية في بوبيان كان ممتازا بالنسبة لمجموعة بنك الكويت الوطني لدخول السوق المصرفية الإسلامية. من جهة ثانية، عبر دبدوب عن تفاؤله بالسوق المصرية في المدى الطويل، لأن مصر



إبراهيم دبدوب

من المخصصات الاحترازية على الرغم من انخفاض نسبة القروض المتعثرة لديه بهدف تعزيز موقعه المالي.

وكشف دبدوب أن توزيعات بنك الكويت الوطني توازي عائدا على السهم بحدود 13٪،

تركيا لاعب رئيسي في المنطقة ونبحت

تعزيز وجودنا فيها

●

إحالة الإبداعات النقدية للأفراد إلى لجنة اتحاد المصارف لإبداء رأيها اعتراض بعض البنوك على فتح أكثر من فرعين في الفترة المسائية في المناطق التجارية

الأخرى اعتراضهم على فتح أكثر من فرعين لبنوكهم في الفترة المسائية في النقاط التالية: ● بعض البنوك ليس لها فروع كثيرة وهي مضطرة لفتح ثلاث فروع أو أكثر في الفترة المسائية لكل محافظة إذا ما تم الموافقة على الطلب لمجارة المنافسة بين البنوك وهي تزيد من التكاليف على تلك المصارف. ● البعد المهني ونذكر منه تشجيع العملاء على استخدام القنوات البديلة مثل إنجاز المعاملات على الـ «أون لاين»

● عدد ساعات العمل في الفروع لا يتناسب مع عدد السكان في تلك المناطق مما يسبب ضغطا على تلك الفروع. ● بعض البنوك ليس لها فروع في المناطق التجارية أو الأسواق التجارية (المولات) أو المطار. ● بعض البنوك كانت خدماتها المسائية ثلاثة ساعات إلا أنها حاليا تفتح فقط ساعتين مما يسبب ضغطا من العملاء على الموظفين خلال الفترة المسائية. ● فيما برر باقي ممثلي البنوك

لبنوكهم في الفترة المسائية، وقد أثار مساعد مدير عام بنك الخليج جاسم العوضي خلال الاجتماع بعض النقاط في هذا الأمر والتي اتفق معه فيها المدير الإقليمي لبنك الكويت الدولي مطر الشمري، وقد تمثلت هذه النقاط في التالي: ● عدم تكافؤ البقع الجغرافية وتعداد السكان بين محافظات الكويت ومنها منطقتا حولي والفروانية مع باقي المحافظات. ● حجم الفروع والموقع الجغرافي

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن لجنة مديري الفروع الخليلج اجتمع أمس باتحاد المصارف بمبررات اقتراح زيادة عدد فروع البنوك التي تفتح مساء في المناطق التجارية من فرعين إلى ثلاثة أو أربعة فروع لكل بنك، مع الأخذ في الاعتبار المراسلات السابقة مع بنك الكويت المركزي في هذا الشأن. وأوضح المصادر أن آراء المشاركين في الاجتماع تباينت، حيث اعترض أغلبية ممثلي البنوك على فتح أكثر من فرعين

الشمالي: «غرفة التجارة».. صاحبة مبادرات

التي تعاني منها الكويت الاقتصادية بحثة، وإيجاد الحلول الناجعة لها يتطلب تركيزا مستقبضا على التنمية المشروعية مما ينعكس على الجوانب السياسية والاجتماعية بطبيعة الحال.

وأعرب الشمالي عن أسفه أن تتحول الكويت إلى دولة حكومية، يتركز الاهتمام فيها بالقطاع العام سواء من قبل متخذى القرار أو من خلال الشباب والعاملة الوطنية التي تبحث عن الراحة دون السعي وراء التطور ودعم الأفكار البناءة، لافتا إلى أن هناك نحو 300 ألف موظف كويتي يعملون داخل القطاع العام، وهذا العدد كبير بل أنه يكفي لإدارة الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لا يزيد العدد على 10 آلاف موظف كويتي بالقطاع الخاص.

وأشار إلى أن الأمال معلقة

على التعاون بينها الكويت الاقتصادية بحثة، وإيجاد الحلول الناجعة لها يتطلب تركيزا مستقبضا على التنمية المشروعية مما ينعكس على الجوانب السياسية والاجتماعية بطبيعة الحال.

وأعرب الشمالي عن أسفه أن تتحول الكويت إلى دولة حكومية، يتركز الاهتمام فيها بالقطاع العام سواء من قبل متخذى القرار أو من خلال الشباب والعاملة الوطنية التي تبحث عن الراحة دون السعي وراء التطور ودعم الأفكار البناءة، لافتا إلى أن هناك نحو 300 ألف موظف كويتي يعملون داخل القطاع العام، وهذا العدد كبير بل أنه يكفي لإدارة الولايات المتحدة الأمريكية، بينما لا يزيد العدد على 10 آلاف موظف كويتي بالقطاع الخاص.

وأشار إلى أن الأمال معلقة



د.علي الشمالي

90٪ من المشاكل التي تعاني منها الكويت اقتصادية

●

ولفت إلى أن ما يحدث اليوم يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن هناك تشريعات مهمة بحاجة إلى تحديث لمواكبة التطور وتنمية الأعمال والتجارة والاستثمار في شتى المجالات بما فيها الاستثمار والنقل والصناعة ودعم العمالة الوطنية.

وأكد أن هناك أدوات كثيرة أصبح من الضرورة بمكان أن يركز لها في الكويت حتى يتسنى للمستثمرين الكويتيين أو الأجانب استخدامها، مما يجعل صناع القرار ومتخذيه أمام تحديات تحتم عليهم مراقبة ما يجري من حولها في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وأوضح أن 90٪ من المشاكل

أكد المرشح لعضوية مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة د.علي درويش الشمالي أنه سيسعى جاهدا نحو تسجيل إضافة إلى ركب التطور الذي تسير عليه الغرفة في الوقت الحالي في حال حاله الحظ.

ووجه الشكر والتقدير للأعضاء الحاليين والأعضاء السابقين ممن سجلوا بصمات مؤثرة تمثل نبزاسا للمسوق والتجارة بشكل عام، الأمر الذي يعكس جهودا مضمينة بذلت على مدار سنوات طويلة في دعم الاقتصاد وقطاعات التجارة المختلفة في الكويت، مؤكدا أن ذلك هو ما ساهم بشكل حقيقي في إيجاد طريق واضح أمام متخذى القرار على مدار أكثر من خمسين عاما.

وقال الشمالي في تصريح صحافي: «إن قرار ترشحي بإمكانياتي المتواضعة يأتي كمحاولة لتنعق الوطن من خلال المشاركة في أفكار بنائه تدفع لتطوير قطاعات الاقتصاد المختلفة في الكويت».

وذكر ان ما يحدث اليوم يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن هناك تشريعات مهمة بحاجة إلى تحديث لمواكبة التطور وتنمية الأعمال والتجارة والاستثمار في شتى المجالات بما فيها الاستثمار والنقل والصناعة ودعم العمالة الوطنية.

وأكد أن هناك أدوات كثيرة أصبح من الضرورة بمكان أن يركز لها في الكويت حتى يتسنى للمستثمرين الكويتيين أو الأجانب استخدامها، مما يجعل صناع القرار ومتخذيه أمام تحديات تحتم عليهم مراقبة ما يجري من حولها في الأسواق الإقليمية والعالمية.